

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

**دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في
المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية، الفترة من 2016 الى 2022**
**The role of political changes in the Arabian Gulf in changing the balance
of power in the region in light of regional and international crises - the
period from 2016 to 2022**

منير موسى أبو رحمه

جامعة تلمسان، مخبر الدراسات الاستراتيجية
والبحوث السياسية (الجزائر)
moneer.1978@hotmail.com

سيد هوم محمد*

جامعة تلمسان، مخبر حوار الحضارات والديانات في
حوض المتوسط (الجزائر)
MouhammedSidhoum@univ-tlemcen.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023 /05 /17 تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /24 تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

الملخص:

ساهمت الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي وتدايعات الأزمات الدولية على الاقتصاد العالمي وخاصة مصادر الطاقة وتحريك عجلة الإنتاج الصناعي للدول الصناعية الكبرى وضمان حاجياتها من المواد الخام وتأمين إمدادات الطاقة، ولقد أفرزت تلك الأزمات أزمة أمنية وتغير في السلم التراتبي للقوة بين الأطراف الدولية والإقليمية مما أوجب ضرورة تعزيز أمنها القومي، وتسيير إمكاناتها وفق منظومة المجتمع الدولي بالنظر إلى الولاءات والاستقطابات التي تطبع سلوك دول الخليج الخارجي. فالتغيرات السياسية لطبيعة الأنظمة المغلقة والأنظمة الأفقية السائدة في الخليج العربي والصراع اليمني السعودي والنزاع في سوريا كلها عوامل ساهمت في ظهور تهديدات أمنية للمنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: التغيرات السياسية، الخليج العربي، موازين القوى، الأزمات الإقليمية، الأزمات الدولية.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

Abstract:

The regional crises in the Arab Gulf region and the repercussions of the international crises on the global economy, especially energy sources, moved the industrial production wheel of the major industrial countries, ensured their needs of raw materials and secured energy supplies. The need to strengthen its national security and manage its capabilities according to the international community, given the loyalties and polarizations that characterize the behavior of the Gulf states. The political changes in the nature of closed and horizontal systems prevailing in the Arabian Gulf, the Yemeni-Saudi conflict and the conflict in Syria are all factors that contributed to the emergence of security threats to the Arab region .

Keywords: political changes, the Arabian Gulf, the balance of power, crises.

مقدمة:

لقد واجهت الدول الخليجية عدة تحديات من شأنها تغيير موازين القوى في المنطقة بين الأطراف الإقليمية التي تلعب دورا فاعلا في المنطقة بالنظر إلى درجة قوة الدولة وقدرتها على التحكم في إمكاناتها، وإن التحولات السياسية في العالم واستعمال الحروب بالوكالة وارتفاع مستوى التهديد الأمني خاصة من الجانب الإيراني، ودور تركيا الفاعل في المنطقة ساهمت في هاته البيئة السياسية الدولية في ارتفاع درجة الوعي بضرورة إتباع استراتيجية واضحة في تسيير الوضع القائم والبحث في أفاق تأمين منشاتها الطاقوية، وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية للحماية والدفاع المشترك ضد أي عمل عدائي.

المشكلة الأمنية في اعتبار هذا القطب الطاقوي في العالم مورد أساسي لكن الأهم هو تأمين إمدادات الطاقة خاصة بعد حرب سوريا والصراع من اجل مجابهة روسيا في تحركاتها الاستراتيجية في العالم، من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

"ما هي التغيرات السياسية التي ساهمت في تغيير موازين القوى في منطقة الخليج العربي؟ وإلى أي مدى أثرت الأزمات الإقليمية والدولية على أمنها الإقليمي؟"
تناول الموضوع قيد الدراسة في ثلاث محاور:

المحور الأول: التغيرات السياسية في الخليج العربي 2016-2022:

لقد ساهمت طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في دول الخليج العربي والأزمات السياسية والحروب في المنطقة كحرب اليمن والأزمة في سوريا إلى تأثيرات في تغيير المعطى الأمني وتأثير الأزمة الأمنية لمنشآت الطاقة والوقود في دول الخليج العربي على أمنها القومي، ولقد ساهمت الخلافات السعودية

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

القطرية والعداء اليمني الإماراتي ومعطى الهوية العربية الإسلامية في ظهور تحولات في بعض الدول الخليجية من حيث أنها كانت في القديم لدى تطور الدولة الخليجية كالسعودية تتسم بنظام أفقي مغلق، ومن حيث الانفتاح والتكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وما يثيري النقاش حول مصير دول الخليج العربي ودورها في قضايا إقليمية وتوجه سياستها الخارجية نحو التضيق والمحاصرة الاقتصادية المالية في سعيها لتنفيذ أعمال ضمن شراكتها مع دول إقليمية أو دولية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية، فالدور الذي لعبته قوى إقليمية في تطورها الاقتصادي كتركيا وإيران ظل تهديدا لمصالح حلفاء استراتيجيين كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال امن الإمدادات بالطاقة والنفط الخام لضمان تسيير منشاتها الصناعية عبر استثماراتها الإقليمية في دول الخليج بتطوير المنشآت والبنى التحتية لمصانع تكرير واستخراج البترول وتمييع الغاز، مما أسفر إلى نمو اقتصادي باهر لدى الإمارات وكل من قطر والكويت وسلطنة عمان الشيء الذي ساهم في توفير مستوى دخل وطني هام وضمان الأمن الصحي أمام وباء كورونا الذي أحدث عبر التدابير الاحترازية للوباء من الحجر الكلي، وتعطل حركة النقل للأشخاص والبضائع، وظهور ركود اقتصادي وأزمات غذائية لتغير اقتصادي نتج عن توقف مصانع عالمية عن تموين السوق المحلية والإقليمية في خفض لمستويات حصص الإنتاج اليومي والسنوي.¹

1. الأزمة في سوريا وحرب اليمن وتأثيرها على امن دول الخليج العربي:

لقد أفرزت تجاذبات واستقطاب الهوية والعامل الاثني وتفاعل واحتقان لدى الطبقة الشعبية سواء عن رضا أو تمرد شعبي طائفي مسلح إلى ظهور حرب أهلية، ما حدث في سوريا وافرز جبهات قتال مسلح وسط كارثة إنسانية ومعضلة أمنية وفي تطورات الأزمة نستقرئ طول الصراع مع تعدد أطراف النزاع سواء محليا أو عن طريق الحرب بالوكالة مثل: "الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا، وإيران" في خضم تنافس حول مصالح في سوريا اقتصادية، وبرز حرب أمن إمدادات الطاقة وضمان خط ارامكو الذي يمر عبر سوريا وتركيا وبحر القزوين إلى وصوله إلى أوروبا الشرقية مروراً عبر جورجيا إلى أوروبا في صراع جيوبوليتيكي معقد وجد مركب.

أما حرب اليمن فقط كانت عن خلفيات اثنية وطائفية تتعلق بالعقيدة والدين والمذاهب الدينية الإسلامية وتتعلق بمصالح دول مثل: "إيران وتركيا والسعودية" بالدرجة الأولى ومصالح اقتصادية

¹ أحمد بن علي محمد المخيني. (نوفمبر 2012). التغيرات السياسية في المنطقة العربية وانعكاساتها على دول الخليج، ص 19.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

وسياسية أمنية لاحتتمال تطور الصراع اليمني على سدة الحكم وصناعة القرار وسط مصالح الإمارات في استرداد والحفاظ على الجزر المتنازع عليها مع اليمن إلى مصالح اقتصادية في بحر العرب أمام منفذ حيوي للتجارة ونقل النفط وتسويق المنتجات عبر المحيطين الأطلسي والهندي.

وبالنظر إلى النمو الاقتصادي ووجود تبعات للتنافس الاقتصادي على مصالح وتطلعات وجودية للاستمرارية في استراتيجية متبعة عبر سنوات تخطيط وإحصاء واستشراف للمستقبل الأمني والسياسي للدول الخليجية إمام تجاذبات القوة واستقطاب المصلحة السياسية والقومية، مما أنتج شعور من عدم الثقة والخلاف المذهبي والتهديد الأمني لمصالح حيوية ومصيرية في علاقات الجوار والعداء والصراع الاستراتيجي،² بين إيران والسعودية والإمارات وتنافس إيران مع تركيا في أداء دور إقليمي فاعل في أزمة سوريا وفي أزمات أخرى في تحرك نشط للسياسة الخارجية التركية في لعب دور الوساطة والتوفيق والالتزام بالهدنة في عدة حروب إقليمية تمثل ترسيخ لمبادئ السياسة الخارجية التركية وقيام بدور في علاقات القوة والمصلحة بين أطراف الساحة الإقليمية والدولية لتطلعها نحو تمكين انتاجاتها والمضي نحو فتح استثمارات في منطقة الخليج العربي في تكامل واندماج وتكتل اقتصادي في الشرق الأوسط.³

فالإرادة السياسية لصانع القرار الخليجي هو تمكين وتقدير المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي⁴ والسياسي للنظم السياسية في غضون العولمة وتطور وسائل الاتصال والنقل والمواصلات والطرق والبنى التحتية وتمتع الفرد بالحريات الجماعية والفردية وظهور نوع من حرية التعبير وسط نظام أسري ملكي في اغلب دول الخليج العربي، مما أدى إلى تناسق وولاء للرقى الاقتصادي والنمو الذي حققته تلك الدول عبر مصادر الطاقة ومن منتجات أخرى ضمن استثمارات دولية في منطقة تجارة حرة.⁵

² عبد العزيز عبد العزيز المهري. (2009. 2010). التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها الفترة 1990 - 2010. كلية الآداب، قسم العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط، ص 9.

³ أحمد محمد أبو زيد. (مارس 2018). الاستقرار السياسي في دول المجلس التعاون الخليجي. مجلة سياسات عربية 2018، العدد 31، ص 15.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 18.

⁵ عبد المون سي حمدي. (2019). إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 55.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

المحور الثاني: استراتيجيات الدول الكبرى في منطقة الخليج العربي وتأثيرها على الأمن الإقليمي

إن تطور مفهوم القوة والأمن بين مدارس العلوم السياسية من امن جماعي إلى امن قومي يتبع المصلحة القومية ويعبر عن إرادة سياسية لصانع القرار لتحقيق مكاسب اقتصادية وأخرى حيوية لتأمين الدولة أو الإقليم الترابي والبحري أو منافذ وقنوات العبور ويطمح صانع القرار في تحقيق السيادة الأمنية على الإقليم لتحقيق الأمن القومي.⁶

أن مطامح الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في الحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي وتأمين موارد الطاقة أو الحصول على استثمارات محلية هو ما يزيد من حدة التنافس والصراع على تأمين إمدادات الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي.

فقد أفرزت الأزمات السياسية في المنطقة وظهور الكارثة الصحية وتهديد الأمن الصحي⁷ وبروز أزمة غزو روسيا لأوكرانيا وتأثيره على مصالح الولايات المتحدة وأوروبا قاطبة وذلك في تحرك كان عن نظرة جيوسياسية تتبع من فكر استراتيجي روسي لالكسندر دوغين ومع تنامي اقتصاد روسيا وتطور منظوماتها الدفاعية وتطور أسلحتها واعتبارها أول احتياطي للغاز في العالم وأول منتج للقمح في العالم وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية اثر تهديد خطوط الأنابيب الممونة لأوروبا عبر كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء مما شكل قلق وتوتر دولي كبير إزاء مستقبل أوروبا بعد الحرب الروسية على أوكرانيا فان الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا كمنفذ بحري لروسيا إلى البحر المتوسط هو الملاذ الأمن للسلع والمنتجات وبارجات النفط وسفنها الحربية مما استدعى التدخل العسكري لروسيا لحماية مصالحها من الضياع على وقع صراع جيوسياسي كان يجب حسمه مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي اظهر واقعا جديدا للنظام الدولي، وهذا الواقع اثر على ارتفاع أسعار النفط الخليجي والعالمي بشكل كبير ، فالتنافس الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة أصبح محتدم ولدى الصين تطلعات أيضا في اعتبار الخليج العربي سوق مستهلكة للمنتجات والسلع الصينية بعد الركود الاقتصادي جراء وباء كورونا.⁸

⁶ محمد محمود الطناحي. (2014). الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية. ط1: دار النوادر اللبنانية، ص 67.

⁷ نفس المرجع السابق، ص 89.

⁸ محمد محمود الطناحي. (2014). الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية. ط1: دار النوادر اللبنانية، ص 107.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

تتلخص استراتيجية الدول الكبرى في الاحتواء والتوسع في مصالحها ودائرة نفوذها في مناطق مختلفة من العالم وتمر عبر استراتيجيات البناء الداخلي إلى استراتيجية البحث عن العالمية وتنمى الدول الكبرى بمقومات وقدرات تكنولوجية وموارد طاقوية ومصادر تطويع المادة ومصانع إنتاج حديثة ووسائل نقل محدثة وترسانة عسكرية ضخمة، عدا عن توفر الاستقرار والأمن القومي لديها رغم التحولات السياسية في العالم لتوافر الحريات الجماعية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وارتفاع مستوى الدخل الفردي وارتفاع معدلات النمو.⁹

فإن أهم الاستراتيجيات تتبع من إرادة سياسية لصانع القرار والنخبة السياسية عبر تخطيط استراتيجي وإحصاء للقدرات الواقعية للدولة لقياس درجة قوة الدولة ومدى ارتفاع معدلات التطور والتحضر والحدثة، ومدى تفاعلها مع التطورات الإقليمية والتغيرات الدولية في التكيف مع الأوضاع وعدم الرضا بالسياسات الخارجية لدول معينة في سعيها وراء البحث عن مكانة دولية مؤثرة تعبر عن قدرتها على تغيير واقع العلاقات الدولية بتدخلها في شؤون أحد الدول الحليفة أو الواقعة تحت دائرة الحماية أو الشراكة الاقتصادية والسياسية.¹⁰

لقد ظلت الهيمنة إحدى أهم الاستراتيجيات والسياسات الموجهة لتحقيق وعدم استنفاد الفرص لتحقيق المصالح في توجه واقعي جديد يعبر عن رؤية وإيديولوجية هجومية تتبع من أن المصلحة تتعلق بمدى تطويع الموارد واستخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف والبحث عن مصالح أخرى قد تعود بالنفع على الدولة في مناطق مختلفة من العالم وقد تستخدم الأزمة السياسية أو الصراع العسكري لتحويل مناطق معينة كبؤر توتر ونزاع دولي وإعطاء البديل عبر التحالف العسكري والتعاون الاقتصادي، وتوسع من رقعة نفوذها ومستويات السيطرة على مصالحها الحيوية الدائمة وهذا في بحث حول العلاقة بين القوة والمصلحة والمنطلق الفكري الذي يوجه السياسة وصناعة القرار في الدول الكبرى، أما وفق متغيرات قيادية ترسخ شخصنة الدولة في صانع القرار أو عبر تحول سلمي للسلطة بين أحزاب سياسية تعبر عن رؤى مختلفة للقضايا الدولية التي تتعلق بسياساتها الخارجية وبرسم تلك السياسات.

ولعل أهم التأثيرات لاستراتيجيات الدول الكبرى على أمن الخليج واقع الصراع بين الحلفاء الاستراتيجيين أوروبا والولايات المتحدة وكل من روسيا وإيران على حدى، فالصراع السياسي والنزاع

⁹ محمد هاشم خويطر الربيعي. (2013). التنافس الإيراني السعودي على الخليج، دراسة تاريخية سياسية. ط2: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 82.

¹⁰ عبد الزهرة شلش العتابي. (2002). توجهات تركيا نحو أقطار الخليج، دراسة الجغرافية السياسية. دار الشؤون الثقافية العامة، ص

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

وراء خلفية المصالح والتنافس نحو الريادة في المنطقة من شأنه أن يؤثر على أمن دول الخليج لما تعبر عنه من قوة اقتصادية هائلة ومن استثمارات كبرى في مجال الطاقة والمعادن.

ومما زاد من حدة التنافس واحتدام الصراع في سوريا وزيادة التوتر والنزاع في اليمن بين السعودية والحوثيين هو أن النزاعات المحلية والإقليمية تؤثر على أفق التعاون والسلام والأمن خاصة مع دول القرب الإقليمي مما يؤثر مستقبلا على تماسك الثقة بين الأطراف والدول التي تلعب دورا فاعلا في المنطقة في استتباب الأمن ولعل مجلس التعاون الخليجي خير مثال للرؤيا الموجه في تكتل اقتصادي وسياسي وامني لتحقيق الأمن الجماعي والدفاع المشترك وهو الشيء الذي حدث في تدخل قوات درع الخليج في البحرين بعد المظاهرات الطائفية الشعبية في المنامة مما أدى إلى تكريس اتفاقيات التعاون في المجال العسكري والدفاع الأمني.

المحور الثالث: تأثيرات التغيرات السياسية على موازين القوى في المنطقة

إن واقع العلاقات الدولية والسياسة الدولية ومستوى التنسيق والتعاون بين أطراف دولية من تحالفات وتكتلات ومستويات النظام الدولي والأنظمة الفرعية ودور الوحدات السياسية في التأثير على مجريات الأحداث في الساحة الدولية ولعب دور إقليمي فاعل إما عبر القوة الصلبة (التدخل والصراع العسكري) أو عن طريق القوة المرنة بأساليب الضغط والحصار الاقتصادي، والسياسي، والتضييق الدولي والعقوبات المالية والجنائية والضغط عبر المنظمات الدولية ومجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة أو عبر منظمات غير حكومية دولية أو إقليمية.

وباستعمال التفاوض والوساطة والتوفيق وأساليب الدبلوماسية لتحقيق المصالح المادية والمعنوية مثل: الريادة الإقليمية أو المكانة الدولية أو ترسيخ سياسة خارجية تعبر عن مبادئ ثابتة، ومحددات لتلك السياسة تركز على مقارنة تحليلية استقرائية لمفهوم التعاون، والصراع والبحث حول حلول لتفادي الأزمات واستشراف الطرق الملائمة للوصول إلى امن شامل عبر استراتيجية لها فكر ومخطط عمل مستقبلي وباحث في الأطر الرسمية وغير الرسمية للقرارات والتوجهات الإقليمية والدولية لسياساتها الخارجية، ومعطيات المتغيرات الراهنة فإن تنامي دور إيران ومواقف العداء من التكتل الخليجي في المنطقة قد كان له آثار جانبية، وانعكاسات على السلم التراتبي للقوة بين القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط والخليج، مما يرجح الفرضية هو أزمة مضيق هرمز بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات، ومحاولة السيطرة على المضيق الذي يعتبر أهم منفذ بحري للبارجات والسفن التجارية نحو آسيا وإفريقيا ومنفذا تجاريا لدول الخليج العربي عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،

الفترة من 2016 الى 2022

وأوروبا، والذي عرض المصالح الخليجية الأمريكية إلى التهديد المباشر للمصالح وأمن الإمدادات، ومشكلة تأمين مصادر الطاقة والتوزيع المحلي والدولي للسلع أمام صراعات حول مواقع استراتيجية مثل قنوات العبور ومنافذ بحرية.

فتركيا لعبت دورا فاعلا في المنطقة عن طريق سبل الوساطة والتفاوض والتي عبرت في سياستها نحو الخليج العربي عن التعاون، وحسن الجوار لكن تبقى تبحث عن مصالحها البراغماتية بالدرجة الأولى لتسعى إلى تحقيق درجة أكبر من التطور، والنمو المالي، والاقتصادي خاصة بعد لعبها ادوار عدة في قضايا عربية وإسلامية وإقليمية ودولية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي

فموازين القوى في المنطقة وتوزيع القوة بين الفواعل الإقليمية والدولية في مناطق النفوذ الدولي يؤثر سلبا على الدول الخليجية، من حيث التدخل في سياستها الداخلية وتهديد الأمن القومي الخليجي للدول المنطوية تحت مجلس التعاون الخليجي، فموازين القوى في منطقة الخليج العربي تغيرت في سلمها التراتبي، وأظهرت قابليتها للتحويل وفق تغير طارئ في درجة قوة الدول الفاعلة في المنطقة من دائرة الجوار والقرب الإقليمي.¹¹ فالتوازن الاستراتيجي للوحدات السياسية في أحد الأنظمة الفرعية للنظام الدولي يطرح عدة تساؤلات من خلال البعد الأمني الإقليمي لتلك الوحدات والدور الذي تلعبه كل الوحدات الأخرى، والتي تعبر عن مصالحها وهويتها وتطلعاتها نحو الاستمرارية والتطوير من إمكانياتها وقدراتها في شتى الميادين والحفاظ على امن الدولة وسيادتها على الإقليم.

فالمسارات الأمنية التي تؤول لها النزاعات الإقليمية من شأنها التأثير مباشرة على امن دول الخليج العربي وذلك باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية أو العامة لأن علاقة الوحدة السياسية مع بقية منظومة الوحدات السياسية تقوم إما على الصراع الإيديولوجي، وهو النزاع التقليدي الذي يقوم على عوامل أثنية وطائفية أو هوياتية للعداء والتوتر، والذي يتطور إلى نزاع مسلح، أو نزاع واقعي يمس مصلحة وجودية ومصالح اقتصادية حيوية في الاستراتيجية بعيدة المدى، أو نزاع طارئ لتعاضد قوة إحدى الدول في السلم التراتبي للقوة بين وحدات النظام الدولي الذي يستدعي تدخل الدولة المهيمنة والدول ذات المصالح المشتركة في ديمومة النظام الدولي على هيكلته، ودون تغيير يمس مباشرة بمنافع اقتصادية وطاقوية تساهم في استمرارية نموها واستقرارها.

الاستنتاجات:

¹¹ أمين سعيد. (2017). الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة. ط1: دار الكتاب العربي، ص 45.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

- لقد ظلت دول الخليج تلعب دورا في السياسة الإقليمية والدولية لامتلاكها أكثر من 70% من الاحتياط العالمي للنفط و 80 % من الإنتاج العالمي ناهيك عن دخولها في معاهدات واتفاقيات مع أطراف دولية وتكتلها الإقليمي تحت مجلس التعاون الخليجي.
- التحولات السياسية من ربيع عربي إلى نزاعات إقليمية حول الممرات وقنوات العبور للإمدادات الطاقوية، ومن وباء كورونا وركود اقتصاديات العالم وصولا إلى أزمات الأمن الغذائي، لذلك نلفت الانتباه إلى أن كل هاته المتغيرات ساهمت في صنع واقع جديد، وحالة من الترقب لعدم استقرار الوضع الأمني واستشراف ظهور أزمات أخرى في غضون سنوات لما تتسم به المنطقة من تجاذبات واستقطابات دولية لما تزخر به من ثروات وموقع جغرافي ومصالح سياسية وأمنية.
- موازين القوى في المنطقة تأثرت بالفعل جراء تصاعد دور كل من إيران وتركيا وظهر الصين كمنافس صريح للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، زيادة على ذلك تنامي الأزمات الاثنية والطائفية، وظهر عجز الأنظمة، وفشل الدولة في كل من اليمن وليبيا، والمأزق الأمني في سوريا كان كفيلا في بروز حالة من القلق والتوتر بين الأطراف الإقليمية لأن الواقع الميداني يفرض التغيير من سياسات بعض الدول في تعاملها مع المنطقة بالطريقة التي تضمن مصالح دائمة في المنطقة.
- الفرضيات التي تبين أن الخلافات البينية الخليجية والتطور السياسي الخليجي التاريخي لأنظمة الحكم لديها كان عبر الفترات السابقة يحمل سمة التبعية والسعي وراء تحقيق مصالح دولية لا تتوازن مع مصالحها الوطنية ولا تتسق مع البنية المجتمعية قاطبة. الأمر الذي يبين أن الحسابات الضيقة طغت على الساحة الخليجية في خضم تصارع جيوسراتيجي بين دول عظمى في منطقة الشرق الأوسط وفي أوكرانيا وربما بعد ذلك بولندا وجورجيا لاعتبارهم منفذا آخر لإمدادات الطاقة عبر أنابيب البترول والغاز الخليجي خاصة خط ارامكو للبترول.
- القدرة التفاوضية لتركيا باعتبارها دولة ارتكازية محورية في الشرق الأوسط وفي لعب دور فاعل في قضايا في الإقليم ومع دول الجوار واتسامها بالعقلانية والبراغماتية في اغلب الأحيان في امتداد هذا اللاعب الجيوليتيكي إلى مصالح في أماكن أخرى بغية الوصول إلى مكانة دولية خاصة بعد تطور مستويات التحضر ومعدلات النمو.
- القضايا الدولية الراهنة تفرض واقعا جديدا من العلاقات الدولية ومع فوضى العلاقات الدولية وصفة الصراع الدائم التي تطبع السلوك الدولي بين مناورات ونزاعات تنبع من فكرة واختلاف مصيري

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،

الفترة من 2016 الى 2022

ومصالح وجودية تمس استمرارية الدولة وسلامة ترابها وإقليمها أو حدودها الجغرافية أو التدخل في سيادة الدول وشؤونها الداخلية.

- المعطى الأمني والمعضلة الأمنية الراهنة تفرض الاتحاد والتكتل لدول الخليج العربي أمام التحديات العابرة للقارات خاصة مع بروز أزمات صحية وبيئية في العالم نتيجة الانبعاثات النووية للتجارب النووية، والانبعاثات الغازية للصناعات الثقيلة في الدول الصناعية الكبرى، حين أصبح يهدد الأمن البيئي لمناطق مختلفة من العالم خاصة مع تقلب المناخ والجفاف والتصحر وقلة التساقطات ونُدرة المياه وظهور مشاكل إقليمية لدول مثل مصر وإثيوبيا عبر حدودها لتغيير مجاري الأنهار القارية وإتلاف مجاري الأنهار والوديان مع أن المواثيق الدولية للمنظمة العالمية للبيئة تحظر أي إتلاف للطبيعة وخاصة عنصر الماء الذي قد يكون سببا لحروب مستقبلية.

- القضايا المحورية في دراستي تتلخص في ضرورة معرفة أن أي تغير سياسي أو اقتصادي في مجموعة من الوحدات السياسية في أن واحد يصنع تحولا في الرؤى والمتطلبات لمسايرة الوضع القائم الذي لم يسبق التعامل معه من قبل، الأمر الذي يسلط الضوء على خلافات المنطقة وصعوبة حلها سلميا لأنها مصيرية ووجودية بالمفهوم التقليدي، وأن العلاقات الخليجية مع الولايات المتحدة كانت دافعا لها إلى تغيير التطلع وطبيعة التوجه السياسي وحتى الهوياتي من الانفتاح على العولمة والعصرنة، وما بعد الحداثة للوسائل التقنية ولطريقة التعامل مع الأزمات الإقليمية في محيطها للتقارب ولحماية أمنها واستقرارها .

- إن القضية الفلسطينية والوازع الأخلاقي والقيمي في منظومة عربية ظل دائما محور الصراع من حسابات قطرية للدول الخليجية من منظور المصلحة الوطنية فحسب، بل يجب الوقوف للنظر مليا في مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية، فنجد أن أمن إسرائيل متعلق ببقاء الوضع الحالي من الاستيطان والتفرقة بين الصف الفلسطيني فقد نجحوا في تقسيم الصف العربي باستقطابهم إلى ولاءات عالمية ينقصهم لولوجها القوة التفاوضية لعدم تحقيق أي تقدم في ارض الواقع من مكاسب معلنة، أو غير معلنة. تبقى دول الخليج تبحث عن تطبيع الدول العربية الأخرى الذي نستقرئ من خلاله سعي الدول الخليجية إلى تأمين إسرائيل في البيئة السياسية العربية من أي تهديد أمني خاصة بعد اكتشاف احتياطي مهم أمام السواحل اللبنانية والمصرية والفلسطينية في الإقليم البحري والرصيف القاري في الحوض المتوسط.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

- العلاقة بين القوة والمصلحة طبعت أهم السلوكات الدولية في محاولة لفهم التوازن الاستراتيجي الذي تلعبه دول الخليج في النظام الفرعي الإسلامي والعربي، وتأثيره على الصف العربي والدول الإسلامية عن طريق المذهب العقائدي أو بتمويل لمنظمات وجماعات ضاغطة في بلدانهم يستفيدون من التمويل، فسوء استخدام الموارد وعدم تكييف النخبة السياسية للعمل السياسي في نظام أفقي مغلق شمولي تحكمه النوايا والصراعات بين الأسرة الملكية وحاشيتها هو ما رسم الانطباعات أن التوجيه القيادي في شخصنة الدولة، والاعتماد على القائد قد يحد من مستوى الوعي الفكري والثقافة السياسية السائدة في بلدانهم واعتبارها ثقافة رعائية تعتمد على قمع المعارضة وتقييد حرية التعبير ولا ترقى إلى احترام حقوق الإنسان والأعراف الدولية.
- المنظمات الدولية لها دور مهم باعتبارها من النظام الدولي العام الذي يحكم بنوعية ومعارية للسلوك الدولي للوحدات السياسية كطرف آخر في السياسة الدولية يمثل دور المراقب، والباعث على تجنب النزاع المسلح وحل النزاعات الدولية دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وما يترتب من تداعيات على الأمن والسلم الدوليين.
- المنحنيات والمسارات السلوكية للدول التي تكون وراء خلفية وانبعثت إلى خطط إستراتيجية وأجندة دولية، وحسابات المصلحة الآنية غالبا ما تغير واقع الصراع السياسي، وتحسم الفرق إلى أحد الخصوم في النزاع الاستراتيجي، فالقوة وردة الفعل جراء أي تهديد وتحديد الأهداف مسبقا ومعرفة نقاط قوة الخصم والضعف ومخزونه من الماء والغذاء والطاقة هو الذي يحدد مدة صموده والأطراف الداخلة في تحالفات معه من دول الجوار، أو القرب الإقليمي تزيد من صموده أمام الخصم في حالة التعاون والمساندة اللوجستكية والمادية.

الخاتمة:

لعل من أهم التطورات الإقليمية والدولية بداية الثورات العربية في تهديد الأنظمة الحاكمة في جمهوريات عربية، وتغيير النظام القائم لعجز تلك الأنظمة في التواصل والاستجابة للمتطلبات والتطلعات الشعبية، وممارسة التعبئة والضغط السياسي على فئات الشعب واستثمار أطراف دولية في تلك الأزمات

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

السياسية الداخلية لتحويلها إلى نزاعات مسلحة يصعب التحكم في ديمومتها، وفي المصالح المتنازع عليها بين أطراف الصراع القائم.

وأن التغيرات السياسية والموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي غير من استراتيجيات الدول الكبرى في توجيهها نحو المنطقة لظهور أولويات أخرى مثل: إقليم القوقاز الذي يزخر هو الآخر بالثروة ومصادر الطاقة والإنتاج، مما استدعى أولوية قصوى بتسخير الموارد المتاحة من أجل البحث عن مصادر طاقة أقل تكلفة في النقل والإمداد بها، وهذا ما أتاح فرصة أمام دول كبرى للتنافس على منطقة الخليج العربي.

إن البحث في أولويات المصلحة والتوجه الواقعي للدول الكبرى في علاقتها مع دول الخليج العربي يبين كثيرا من اللبس، وعدم الوضوح في كثير من المتغيرات المطروحة في الموضوع محل البحث، ووفق العلاقات الدولية فإن علاقات القوة والمصلحة ترجح الكفة نحو متغيرات أخرى في المنطقة من شأنها أن تلزم كل الأطراف والفواعل الإقليمية والدولية في التحلي بالحكمة في حل النزاعات دون استخدام القوة المسلحة والتفاوض من أجل إيجاد السبل الكفيلة للحل السلمي، ومن أجل مستقبل أمن للمنطقة في تجنب أزمات سياسية إقليمية تزيد من تبعات ونتائج تلك الأزمات على الواقع السياسي الدولي والحيلولة دون حدوث كوارث إنسانية أخرى تمس بالأمن الإنساني في المنطقة.

توصيات الدراسة:

- العلاقات الخليجية مع الحلفاء الاستراتيجيين ظلت ولا تزال المنحنى السياسي الذي رسم سياستها الخارجية مع الأطراف في نزاعات إقليمية مما يستدعي دائما مفهوم الحماية في حسابات المصلحة لدى حلفاءها.

- الحقيقة أن تأثير التغيرات السياسية على بنية الخليج العربي من حيث الهوية والجانب الاثني العقائدي قد أسفر إلى أزمة هوية وتحول النظام المغلق الذي يركز على شرعية اثنية بالدرجة الأولى والأولويات السياسية العامة تسبق السلوك الخارجي وتعكس مستوى الولاءات وحدة الصراع الإيديولوجي والأزمة الهوياتية.

- الضرورة الحتمية لتأمين الموارد أمام أزمة الغذاء العالمي وارتفاع أسعار المحروقات، وضمان امن إمدادات الطاقة أصبحت ملحة وراء تدني مستويات الإنتاج، وارتفاع تكلفة الإنتاج وتضخم الأسعار وذلك لانخفاض العرض وارتفاع الطلب على السلع في العالم، ما اوجب أن تتخذ الإجراءات الكمية والكيفية

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،

الفترة من 2016 الى 2022

لتفادي أزمات إنسانية أخرى مع نزوح اللاجئين من مناطق النزاع إلى ملاذ امن وذلك من تبعات النزاعات أزمة لاجئي سوريا إلى دول مثل: "تركيا والعراق ولبنان والأردن".

- إن متطلبات الاستجابة للمساعي وراء لعب دور إقليمي للسعودية والإمارات أمام المد الإيراني في المنطقة سواء بأحزاب سياسية كحزب الله بلبنان والحوثيين في اليمن، أو العلويين في سوريا، أو عن طريق التدخل المباشر في العراق، إن الاختلاف الاثني قد صنع جل تحركات كل من إيران والدول الخليجية في تحدي استراتيجي ترفعه إيران للهيمنة على المنطقة مع العلم أن إيران رغم العقوبات الاقتصادية، والحصار لعدم تخليها عن برنامجها النووي ومحاولة إتمام مشاريعها إلا أنها تتمتع بالاكفاء الذاتي وبقدرة إنتاجية صناعية ضخمة للأسلحة والعتاد الصناعي.

- المشاريع الاقتصادية الهامة في عالم رأس المال كانت دائرة الاهتمام الأولى لدى الولايات المتحدة وأوروبا في منطقة الخليج باعتبارها قاعدة مالية كبرى لتمويل مشاريعها في إقليمها الوطني، فكبرى شركات الإنتاج العالمي تتلقى الدعم المالي في صيغة تمويل لمجموعات الشركات العالمية الكبرى من دول خليجية خاصة السعودية والكويت والأمارات.

- الفكر الاستراتيجي والرؤية النافذة لروسيا في توجيهها لافتنال الحرب مع أوكرانيا لمنع وصول الإمدادات الطاقوية إلى أوروبا كان بداية حلقة لسيناريو آخر، هو غرق الاقتصاد الأوروبي في الديون جراء تبعات ارتفاع النفقات والمصروفات على الإنفاق العام لارتفاع أسعار الوقود والمحروقات، وكذلك ارتفاع مستويات التكاليف لنقل البترول من الخليج عبر جنوب إفريقيا مروراً بالمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، حيث ترسو البواخر المحملة بالنفط، أو عبر قناة السويس مروراً بمضيق جبل طارق، الأمر الذي يزيد من تكلفة الإمداد مع عدم سماح بعض الدول الغربية لاستعمال الطاقات المتجددة مثل: "الطاقة الشمسية أو طاقة الكهرومائية أو الوقود النووي"، لأن الشركات التي تملك النفط وتستخرجه هي نفسها الشركات المنتجة لتلك الوسائل لتتجنب تكبد خسائر مادية ضخمة، حددت استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة وشرعت الاستعمال الطاقوي التقليدي.

- اللعبة الجيوبوليتيكية بين روسيا والصين والولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم وسط تكتيك استراتيجي محكم لسد المنافع على الخصم دون اللجوء إلى الصراع المباشر بالطرق التقليدية إبان الحرب الباردة، واستخدام الحروب بالوكالة، فالقضية المحورية تحقيق أكبر حد من الخسائر للغير دون استنفاد الطاقة الكلية، واستعمال الردع النووي أصبح حديث الساحة الدولية مع تزايد قلق الولايات المتحدة، وكل

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

من ألمانيا وفرنسا على مصالحها بعد انهيار سعر الأورو، وانخفاض مستوى التداول بالدولار في الأسواق العالمية.

- الطبيعة الصراعية والنزعة نحو السيطرة للعنصر البشري عبر الزمن رسخت حقيقة الصراع من منطلق النبرة والوفرة والقدرة والعجز، فالدولة التي لديها نذرة تجبر على دخول حروب لتوفر حاجتها من الموارد المادية والمالية، والدولة التي لديها عجز إداري، أو اقتصادي تضطر إلى الدخول في اتفاقيات ليس لها فيها أي قدرة تفاوضية لضمان سلامة أراضيها وأمنها، وتتوخى الحذر من المخاطر والتهديدات الأمنية الناجمة عن تعاظم قدرة الخصم.

- العلاقات الدولية تبنى على أعراف دولية واتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، وخاصة على معاهدات دولية مرسخة للقانون الدولي العام، ولمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، الشيء الذي أثر بطريقة على النسق السياسي الذي تتبعه كل وحدة سياسية في سلوكها الخارجي إما عن خلاف فتوتر وقلق، أو عن حسن جوار وعلاقات صداقة وتعاون، فالدول الخليجية تسعى إلى فرض مكانتها بواسطة استعمال الورقة المالية، لكن من المخطئ الاعتماد على رأس مال لدفع عجلة النمو دون الوصول إلى التحكم التكنولوجي في وسائل الإنتاج، وفي المعدات وتطوير المادة الخام واعتبار المحروقات المصدر الوحيد للدخل.

- قائمة المراجع:

1. أحمد بن علي محمد المخيني. (نوفمبر 2012). التغيرات السياسية في المنطقة العربية وانعكاساتها على دول الخليج.
2. أحمد محمد أبو زيد. (مارس 2018). الاستقرار السياسي في دول المجلس التعاون الخليجي. مجلة سياسات عربية 2018، العدد 31 .
3. أمين سعيد. (2017). الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة. ط1: دار الكتاب العربي.
4. عبد الزهرة شلش العتابي. (2002). توجهات تركيا نحو أقطار الخليج، دراسة الجغرافية السياسية. دار الشؤون الثقافية العامة.
5. عبد العزيز عبد العزيز المهري. (2009. 2010). التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها الفترة 1990 - 2010. كلية الآداب، قسم العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط.

دور التغيرات السياسية في الخليج العربي في تغيير موازين القوى في المنطقة على ضوء الأزمات الإقليمية والدولية،
الفترة من 2016 الى 2022

6. عبد المون سي حمدي. (2019). إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
7. محمد محمود الطناحي. (2014). الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية. ط1: دار النوادر اللبنانية.
8. محمد هاشم خويطر الربيعي. (2013). التنافس الإيراني السعودي على الخليج، دراسة تاريخية سياسية. ط2: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.
9. مهنا الحبيب. (2013). النزاع الدولي الإقليمي في الخليج العربي صراع أم تقاطع، دراسات تحليلية سياسية لملفات التوتر في المنطقة. دار النهضة للنشر والتوزيع.